مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية
تأسس عام ١٩٩٤م - جامعة الكويت

# إعادة تطبيع العلاقات المصرية - الإيرانية وتأثيرها على الخليج العربي

د. محمد بدري عيد

سلسلة تقارير
تقدير موقف
العدد (١٢)

يناير ٢٠٢٣م

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية
تأسس عام ١٩٩٤م - جامعة الكويت

# إعادة تطبيع العلاقات المصرية - الإيرانية وتأثيرها على الخليج العربي

**د. محمد بدري عيد**
خبير العلاقات الدولية والأمن القومي

**تقدير موقف**
**العدد (١٢)**

يناير ٢٠٢٣م

## أعضاء مجلس إدارة
## مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية

### أ. د. عثمان حمود الخضر
**القائم بأعمال نائب مدير جامعة الكويت للأبحاث (رئيس مجلس الإدارة)**

### أ. د. يعقوب يوسف الكندري
**القائم بأعمال مدير المركز. نائب رئيس مجلس الإدارة**

داخل جامعة الكويت

**أ. د. يوسف ذياب الصقر**
قسم الفقه المقارن والسياسة الشرعية
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية
جامعة الكويت

**أ. د. عبيد سرور العتيبي**
رئيس قسم الجغرافيا ـ كلية العلوم الاجتماعية
جامعة الكويت

**أ.د. فايز منشر الظفيري**
أمين عام الجامعة بالإنابة
عضو مجلس إدارة المركز

**أ.د. عبدالله محمد الهاجري**
القائم بأعمال عميد القبول والتسجيل
عضو مجلس إدارة المركز

أُسس **مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية بجامعة الكويت** في عام ١٩٩٤، بوصفه مركزاً بحثياً يهتم بالبحوث والدراسات العلمية ذات الصلة بالقضايا التي تهم دولة الكويت ومنطقة الخليج والجزيرة العربية على وجه التحديد، ومنطقة الشرق الأوسط والقضايا الدولية عموماً.

ومن هذا المنطلق يقوم المركز بشكل دوري بإصدار تقرير «**تقدير موقف**» الذي يسلط الضوء على القضايا الراهنة والمستجدة والتي تهم دولة الكويت والمنطقة. ويهدف هذا التقرير من خلال العرض والتحليل لأبرز القضايا والمستجدات إلى تزويد الباحثين والمهتمين برافد بحثي يساعد في تكوين صورة علمية أشمل حول مختلف القضايا. وكذلك يسعى المركز من خلال هذا التقرير إلى تقديم التوصيات اللازمة لصناع القرار في دولة الكويت بما يحقق أهداف الدولة ومصالحها الاستراتيجية.

مدير المركز
أ. د. يعقوب يوسف الكندري

الهيئة الاستشارية
د. محمد بدري عيد

التدقيق اللغوي
شيخة عبد الرحمن العسعوسي

التنسيق والمتابعة
ميرفت الزيني
دعاء صابر

إخراج فني ومتابعة خارجية
مجد محمد فاضل عبجي

**الناشر**

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية
جامعة الكويت

ص.ب: ٦٤٩٨٦ الشويخ (ب)
الرمز البريدي: ٧٠٤٦٠، الكويت

هاتف : ٢٤٩٨٤٦٣٩ ـ ٢٤٩٨٤٦٥٨ (٩٦٥+)

البريد الإلكتروني Gulf_center@yahoo.com

الموقع الإلكتروني www.cgaps.ku.edu.kw

الآراء الواردة في هذه الدراسة لا تعبّر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية بجامعة الكويت

حقوق الطبع والنشر محفوظة للمركز
الطبعة الأولى . الكويت . ٢٠٢٣م

## تمهيد:

يشهد الشرق الأوسط حراكاً سياسياً ودبلوماسياً غير مسبوق لإعادة ترتيب التحالفات وترميم العلاقات بين دول المنطقة، خاصة على صعيد الروابط والتفاعلات فيما القوى الإقليمية العربية وغير العربية.

وفي هذا السياق، ظهرت مؤشرات عدة تُنبئ بحدوث تقارب بين كل من مصر وإيران؛ تمهيداً لإنهاء القطيعة الطويلة التي امتدت لأكثر من أربعة عقود.

ولا شك أن دول مجلس التعاون الخليجي معنية أكثر من غيرها بمتابعة وتحليل وفهم التطورات الحاصلة على صعيد عودة العلاقات بين هاتين القوتين الإقليميتين؛ لما يمثله ذلك من تداعيات وتأثيرات محتملة على واقع ومستقبل منطقة الخليج العربي ودولها.

ومن ثم، يخصص مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية هذا العدد الجديد من سلسلة (تقدير موقف) لإلقاء مزيد من الضوء على أبعاد ومسببات الاستئناف المنتظر للعلاقات المصرية-الإيرانية، واستشراف السيناريوهات المتوقعة للمسار المستقبلي لهذه العلاقات، وما قد يترتب على ذلك من فرص أو تحديات محتملة بالنسبة لدول الخليج العربية، وصولاً إلى بلورة معالم رؤية خليجية للتعامل مع هذا التطور بالغ الأهمية.

مدير المركز

**أ.د. يعقوب يوسف الكندري**

## فهرس المحتويات

رقم الصفحة


مقدمة ..... ١٣

**أولًا**: العوامل المُحفزة للتقارب المصري ـ الإيراني المنتظر ..... ١٦

**ثانيًا**: المحددات الحاكمة لموقف مصر تجاه إيران ..... ٢٤

**ثالثًا**: الخليج في سياسة مصر الخارجية وأمنها القومي ..... ٢٧

**رابعًا**: الرؤية الخليجية لتداعيات التقارب المصري ـ الإيراني ..... ٣٤

**خامسًا**: سيناريوهات المسار المستقبلي للعلاقات المصرية ـ الإيرانية ... ٣٨

**سادسًا**: الاستنتاجات والتوصيات ..... ٤٠

خاتمة ..... ٤٣

قائمة المراجع باللغة العربية ..... ٤٥

**مقدمة:**

استقبلت القاهرة وطهران العام الميلادي الجديد ٢٠٢٣م، بموجة قوية من الخطاب السياسي الرسمي «القديم-الجديد» عن احتمال قرب استئناف العلاقات الدبلوماسية المقطوعة بينهما إلا قليلاً منذ ٤٣ عاماً.

وثمة حزمة من الاعتبارات الموضوعية، إقليمياً ودولياً، التي تُعظم من زخم هذا الخطاب وجديته هذه المرة؛ لا سيما بالنظر إلى ما تشهده منطقة الشرق الأوسط من مجريات متواترة ومستجدات جوهرية على صعيد تفكيك و/ أو إعادة بناء وترميم أنماط التحالفات الإقليمية-الإقليمية، ونظيرتها الدولية-الإقليمية التي ظلت سائدة على مدار عقود خلت.

إذ يبدو للملاحظ السياسي المتمعن أن محاولات إنهاء القطيعة السياسية والدبلوماسية بين مصر وإيران- سواء بمبادرة ذاتية منهما أو عبر وساطة طرف أو أطراف ثالثة من داخل الإقليم أو خارجه-إنما تستوجب النظر إليها، تفسيراً وتقييماً واستشرافاً، ضمن الإطار الاستراتيجي الأشمل في ضوء المتغيرات الجديدة والتطورات المتلاحقة في البيئتين الدولية والإقليمية خلال السنوات الثلاث الأخيرة تحديداً.

ولا شك أن النخبة الخليجية، الرسمية وغير الرسمية، منشغلة ببلورة رؤية واضحة والتوصل لعمق تحليلي، من أجل فهم التحولات الجارية واستبصار التغيرات المحتملة في اليوم التالي لإعادة تطبيع العلاقات المصرية ـ الإيرانية.

ويُعزى الاهتمام الخليجي بملف العلاقات المصرية-الإيرانية، إلى خصوصية علاقات دول الخليج العربية بكل من مصر وإيران، وماهية توجهات وسلوك كلتا الدولتين، كعنصر استقرار أو تهديد، في التصور الاستراتيجي الخليجي لأمن المنطقة واستقرارها.

ناهيك عن الثقل الدولي لمصر وإيران باعتبارهما قطبين إقليميين لهما تأثيرهما الوازن في مجريات الأحداث وتطورات القضايا الجوهرية في منطقة الشرق الأوسط.

وإذا كان صحيحاً أنه من المبكر نسبياً معرفة - قطعاً ويقيناً- ما سيكون عليه وضع العلاقات بين القاهرة وطهران؛ وإذا كان صحيحاً أيضاً، أن الفترة المقبلة سوف توضح أكثر فأكثر معالم وحدود التغير الذي قد يطرأ في المستقبل المنظور والأبعد في هذا الخصوص؛ فإنه بلا شك، ثمة مؤشرات يمكن رصدها وقراءتها وتحليل دلالاتها على النحو الذي يُمكن الملاحظ السياسي من تلمُس الملامح العامة للسيناريوهات المتوقعة لما ستؤول إليه الأمور في الأقليم في اليوم التالي لإعادة تطبيع علاقات مصر-إيران.

تأسيساً على ذلك، يجتهد هذا التقدير الموجز، في محاولة تقديم إجابات مُرجحة على مجموعة من التساؤلات الكبرى والمهمة ذات الصلة باحتمالات استئناف العلاقات المصرية-الإيرانية والتاثيرات المحتملة لذلك على مجمل الأوضاع والترتيبات الاستراتيجية في المنطقة عموماً، وفي الخليج على وجه أخص.

ويأتي في مقدمة هذه التساؤلات ما يلي:

- ماهية المُحددات الحاكمة للموقف المصري تجاه إنهاء القطعية مع إيران؟
- لماذا تبدو طهران متلهفة ومبادرة لاستعادة علاقاتها الطبيعية مع القاهرة في أسرع وقت ممكن؟

- هل تُمانع دول مجلس التعاون الخليجي أو تتحفظ على استئناف العلاقات بين القاهرة وطهران؟ ولماذا؟
- كيف ستؤثر العودة المنتظرة للعلاقات بين مصر وإيران، إيجاباً أو سلباً، على منطقة الخليج العربي ودولها؟ ومن أي زواية؟

وربما يتجلى في ضوء هذه التساؤلات، جانباً من الأهمية المرجوة لهذه الورقة الموجزة، بأن تُشكل مساهمة جادة وجديدة لأوراق سياسات وتحليلات علمية رصينة للعلاقات الدولية والسياسة الخارجية والأمن القومي لكل من مصر وإيران وارتباطهما بمنطقة الخليج العربي، والتي هي بالأساس دراسات نادرة أو تكاد أن تكون كذلك.

## أولاً ـ العوامل المُحفزة للتقارب المصري ـ الإيراني المنتظر:

على الرغم من قطع العلاقات الدبلوماسية رسمياً بين مصر وإيران عام ١٩٨٠م- لأسباب عدة لا مجال لتفصيلها في هذا المقام- احتفظت الدولتان بقنوات اتصال دائمة، رسمية وغير رسمية، على مستويات مختلفة، مما يُفسر تواصل الدعوات وتجددها من حين لآخر، لإنهاء هذه القطعية وإعادتها لمسارها الطبيعي.

وعلى مدار ٤٣ عاماً، صدرت تصريحات متبادلة بين قادة ومسئولي البلدين تعبر عن رغبة كل منهما فى عودة العلاقات بينهما وإعادة فتح السفارات.

والجدير بالملاحظة في هذا السياق أن الدعوة لاستئناف العلاقات الدبلوماسية كانت تأتي فى الأغلب الأعم من جانب إيران، فيما حرصت مصر على الرد على ذلك بالترحيب، مع التأكيد على أهمية إبداء طهران حسن النوايا وانتهاج سلوك سياسي قويم يرتكز إلى الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، والامتناع عن المساس بثوابت الأمن القومي المصري والعربي على السواء.

ورغم ذلك، لم تشهد العلاقات المصرية ـ الإيرانية تطوراً إيجابياً ملحوظاً، إذ ظل التباعد هو السمة الغالبة للتفاعل الثنائي، وذلك لاعتبارات دولية



مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية ـ جامعة الكويت

وإقليمية ومحلية عدة، يخرج الحديث عن تفاصيلها عن نطاق وأهداف هذه الورقة الموجزة[1].

وفي الآونة الأخيرة، برزت مؤشرات عديدة على احتمال حدوث تقارب بين مصر وإيران، بعد سنوات من الجمود على هذا المسار، منذ الدفء العارض الذي سرى في علاقات البلدين عقب انتفاضة ٢٥ يناير ٢٠١١م في مصر وظل لنحو ثلاث سنوات.

ومن أحدث المؤشرات الدالة في هذا السياق، ما كشفه المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية ناصر كنعاني عن إجراء حوار عابر بين وزير الخارجية أمير حسين عبد اللهيان والرئيس المصري عبدالفتاح السيسي، على هامش «قمة بغداد ٢» التي عقدت بالأردن في ديسمبر ٢٠٢٢م.

ووصف المتحدث باسم الخارجية الإيرانية هذا الحوار بأنه كان «إيجابياً»، مؤكدة أن العلاقات الثنائية مستمرة بين البلدين من خلال رعاية المصالح، وأن ليست هناك مشكلة بين البلدين لاستمرار الحوار، كما رحب بعرض رئيس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني التوسط لعقد لقاءات بين

١ ـ لمزيد من التفاصيل عن تاريخ ومسار تطور العلاقات المصرية-الإيرانية، انظر:
أشرقت أحمد عرفات محمد، العلاقات المصرية – الإيرانية من الفترة (٢٠١١-٢٠١٦م)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠١٧م. وسعيد الصباغ، العلاقات المصرية الايرانية بين الوصال والقطيعة، القاهرة: دار الشروق٢٠٠٣م. وسالى نبيل شعراوى، أثر المتغيرات الإقليمية على العلاقات المصرية الإيرانية بعد الأحتلال الأمريكى للعراق، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الأقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠١٠م. وعصام عبد الوهاب محمد أيوب، أثر تغير النظام الدولى وتطور قضايا الأقليم فى العلاقات المصرية الإيرانية(١٩٨٩-٢٠٠٩): دراسة فى أنماط التفاعل ما بين قوتين إقليميتين، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الأقتصاد و العلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠١٢م. ومحمد بدر الدين مصطفى، سياسة مصر الخارجية تجاه إيران (١٩٥٢- ١٩٨١)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الأقتصاد و العلوم السياسية، ١٩٨٤م. وفتحية حلمى أمين الدالي، العلاقات المصرية الإيرانية فى عهد الرئيس جمال عبد الناصر ، مجلة كلية الدراسات الإنسانية، جامعة الأزهر، المجلد ١٨، العدد ١٨، ديسمبر ٢٠١٦م:
https://jsh.journals.ekb.eg/article_28217_f7813248e9b1d7ab55dc5ca6d1e9bec1.pdf

إيران ومصر، منوهاً إلى أنه تم إجراء مفاوضات قنصلية بين البلدين، وتم الاتفاق على استمرارها لحل القضايا العالقة بين الطرفين[٢].

كذلك، أجرى وزير الخارجية الإيراني محادثات[٣] مع الرئيس المصري على هامش فعاليات مؤتمر المناخ في مدينة شرم الشيخ (كوب ٢٧) التي عقدت في نوفمبر ٢٠٢٢م. وكان لافتاً ترأس علي سلاجقة نائب رئيس إيران وفد بلاده المشارك في المؤتمر، حيث أجرى مباحثات مع وزير الخارجية المصري سامح شكري على هامش هذه الفعالية المهمة.

وعقب زيارته إلى سورية في يوليو ٢٠٢٢م، وصف أمير عبداللهيان تعزيز العلاقات بين بلاده ومصر بأنه يصب في صالح المنطقة والعالم الإسلامي.

والواقع أن هذا الزخم المتسارع في التقارب الجديد بين القاهرة وطهران، جاء مدفوعاً بمجموعة من العوامل والتطورات، التي يرتبط بعضها بطبيعة التحولات الحالية والتبدلات المحتملة في البيئة الإقليمية والدولية، فيما يخص البعض الآخر بالدوافع الذاتية لكل من الدولتين في إنهاء القطيعة المستمرة بينهما منذ أكثر من أربعة عقود من الزمن.

٢ ـ أدلى المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية بهذا التصريح حصرياً إلى قناة (روسيا اليوم) الإخبارية، بتاريخ: ٢/ ١/ ٢٠٢٣م:
https://arabic.rt.com/world/%-1422321D%83%9D%86%9D%8B%9D%8A%7D%86%9D%98A-%D%8AD%D%88%9D%8A%7D%8B%-1D%8A%5D8%9A%D%8AC%D%8A%7D%8A%8D8%9A-%D%8B%9D%8A%7D%8A%8D%8B%-1D%8A%8D8%9A%D-86%9%D%88%9D%8B%2D8%9A%D%8B%-1D%8A%7D%84%9D%8AE%D%8A%7D%8B1%D%8AC%D8%9A%D%8A%-9D%8A%7D%84%9D%8A%5D8%9A%D%8B%1D%8A7%D%86%9D8%9A-%D%88%9D%8A%7D%84%9D%8B%1D%8A%6D8%9A%D%8B-3%D%8A%7D%84%9D%85%9D%8B%5D%8B%1D8%9A-%D%8B%9D%8A%8D%8B-1%D %8 B %9 D % -8 6 %9 D %8 B %1 D %8 B A % D %8 A %8 D %8 A -9%D %8 A %7D %84 %9D %8AC%D %8 A %7D %86 %9D %8 A %8D8 %9A%D -86 %9%D %8 A %7D %84 %9D %8AD%D %88 %9D %8 A %7D %8B1/

٣ ـ وكالة أنباء الشرق الأوسط الرسمية المصرية (أ.ش.أ) ووكالة «فارس» للأنباء، ١٥/ ١١/ ٢٠٢٢م.

ويمكن إيجاز هذه المحفزات الخارجية والدوافع الثنائية، كالتالي:

**١. العوامل المرتبطة بالبيئة الإقليمية والدولية:**

أ)- التداعيات الجيواستراتيجية للحرب الروسية في أوكرانيا التي نشبت في ٢٤ فبراير ٢٠٢٢م، لا سيما على بنية وهيكل النظام الدولي الراهن، ووجود العديد من المؤشرات، بأن هناك نظاماً عالمياً جديداً قيد التشكل، وما يعنيه ذلك من احتمالات تغير وتبدل تبلور ماهية معادلات التوازن الاستراتيجي إقليمياً ودولياً، وما قد يستتبعه ذلك من ضرورة إعادة النظر في شبكة العلاقات الخارجية للدول، وفي مقدمتها القوى الإقليمية الكبرى في إقاليمها الجغرافية، ولا تُعد مصر وإيران استثناء في هذا السياق العام.

ب)- الاستراتيجية الأمريكية الجديدة تجاه الشرق الأوسط، والقائمة على تقليص الوجود العسكري المباشر إلى حده الأدنى، وتركيز الاهتمام الاستراتيجي لواشنطن صوب أسيا والباسيفيك، وهو ما يستلزم من دول المنطقة أن تكون مستعدة وجاهزة للتعامل مع هذه التوجهات المستجدة، بما يعينه ذلك من العمل على «تصفير» مشاكلها الخارجية، وتطوير آليات للتفاهم وزيادة مساحة القضايا المشتركة، وتقليص نقاط الاختلاف والصراع.

وفي هذا الإطار يمكننا تفسير ما شهدته منطقة الشرق الأوسط ـ ولا تزال ـ من مؤشرات دالة خلال العامين الأخيرين ٢٠٢١م و٢٠٢٢م، تعكس بواقعية شديدة مدى التغير الحاصل في أنماط التحالفات الإقليمية، وذلك من قبيل الآتي:

- الانفراجة التي شهدتها الأزمة الخليجية الأخيرة بين قطر من جهة وكل من السعودية والبحرين والإمارات ومصر من جهة أخرى، حيث نجحت دولة الكويت في الوساطة بين أطراف الأزمة، ومن ثم إنهائها على نحو ما عبرت عنه (قمة العُلا) في السعودية مطلع العام ٢٠٢١م، وما تلاها من خطوات رأب الصدع.
- تحقيق تقدم ملموس على صعيد الحوار المباشر بين السعودية وإيران الذي استضاف العراق منه ٥ جولات منذ إبريل ٢٠٢١م وحتى الآن، حيث يهدف هذا الحوار إلى تقريب وجهات النظر بين الرياض وطهران، والتوصل لتفاهمات بشأن القضايا العالقة بين الجانبين.

ومن المتوقع أن تناقش الجولة السادسة المقبلة من هذا الحوار مسألة إعادة فتح السفارات في البلدين.

- عودة الدفء للعلاقات السعودية-التركية خلال العام ٢٠٢٢م.
- استئناف العلاقات الدبلوماسية الكاملة بين تركيا وإسرائيل بعد قطيعة دامت نحو ٤ سنوات.
- ظهور بوادر تقارب تركي-مصري عبرت عنه المصافحة المباشرة للمرة الأولى منذ عام ٢٠١٤م بين الرئيسين عبد الفتاح السيسي ورجب طيب أردوغان على هامش حضورهما افتتاح كأس العالم لكرة القدم في قطر (فيفا-قطر) في نوفمبر ٢٠٢٢م.

وبحكم كونهما قوتان كبريان في الإقليم، لم تكن مصر وإيران استثناء من هذا السياق الإقليمي الإيجابي، وأصبح من المتعين عليهما إنهاء القطيعة بينهما وإعادة تطبيع علاقاتهما الثنائية، وفق أسس الحوار والاحترام المتبادل، بما يُفضي إلى استقرار إقليمي ممتد.

### ٢. العوامل المرتبطة بالدوافع الذاتية لكلتا الدولتين:

ترتبط هذه العوامل بالمصالح والمكاسب المتوقع أن تحققها كل من مصر وإيران، في حال استأنفتا علاقاتهما الثنائية مجدداً، إذ تتباين هذه المصالح وتلك المكاسب بالنسبة لكل طرف، على المستويات المختلفة.

أ)- **بالنسبة لإيران**، فإنها تبدو «متلهفة» لإنهاء عقود القطيعة وإعادة تطبيع علاقاتها مع مصر؛ وذلك لما سيحققه ذلك لها من فوائد بالغة الأهمية على مختلف المستويات وعلى مختلف المديات الزمنية.

**من جهة أولى**، إيران تنظر إلى مصر باعتبارها أحد أهم الدول المركزية في المنطقة والإقليم، وبالتالي فإن تحسين العلاقات معها يعني التخلص من العزلة الدولية التي تعاني منها طهران؛ إذ تعتبر إيران، القاهرة بمثابة حلقة وازنة بين كبرى الدول الإسلامية، نظراً إلى موقعها الجغرافي والسياسي، فضلاً عن نفوذها في الاتحاد الأفريقي ومنظمة التعاون الإسلامي وجامعة الدول العربية[٤].

**ومن جهة ثانية**، ترى إيران أن مصر مؤهلة لتكون بوابة لحل العديد من الأزمات التي تواجهها طهران، فضلاً عن إمكانية فتح قنوات اتصال وتواصل غير مباشرة مع بعض الأطراف الدولية والإقليمية ذات العلاقات العدائية أو التصادمية أو غير الودية مع إيران، حيث يمكن للقاهرة- بحكم علاقاتها الاستراتيجية مع واشنطن ولإبرامها اتفاقية سلام مع إسرائيل- أن

٤ ـ السفير الإيراني الأسبق في ليبيا، جعفر قناد باشي، «الجزيرة نت»، ١٣/ ٧/ ٢٠٢٢م: ٤
https://www.aljazeera.net/politics/13/7/2022/%D%8AE%D%8A%8D%8B%1D%8A%7D%8A-1%D%8A%5D8%9A%D%8B%1D%8A%7D%86%9D8%9A%D%88%9D%-86%9D%88%9D9%85%D%8B%5D%8B%1D8%9A%D%88%9D%-86%9D8%9A%D%8AC%D8%9A%D%8A8%D%88%9D86%9

تلعب دور الوسيط في تهدئة الخلافات السياسية بين طهران وواشنطن وتل أبيب، خاصة فيما يتعلق بالملف النووي الإيراني.

ومن هذه الزاوية، تبدو مصر مكسب كبير لإيران باعتبارها قادرة على نزع فتيل أية أزمات غير مقصودة أو متوقعة بين هذه الأطراف الثلاثة.

**ومن جهة ثالثة**، فإن التقارب بين طهران والقاهرة سينعكس إيجابيًّا على حركة عبور السفن الإيرانية من قناة السويس، حيث تتمتع مصر بموانئ عدة على البحرين الأحمر والمتوسط بسبب موقعها الاستراتيجي الحاكم على طرق الملاحة البحرية العالمية[٥].

**ومن جهة رابعة**، تطمح إلى الاستفادة من حجم السوق المصري الضخم، عبر توسيع حجم التجارة الخارجية البينية مع القاهرة، ومضاعفة الاستثمارات الإيرانية[٦].

بالإضافة إلى امكانية وفرص بناء وتكريس تعاون عسكري ممثلاً في الاستفادة من الخبرة المصرية العالية في هذا الصدد، من خلال إجراء مناورات عسكرية مشتركة، وبيع أسلحة لمصر مثل: الطائرات بدون طيار «المُسيرات»، والصواريخ وغيرها، مع إمكانية تدشين تصنيع عسكري مشترك.

---

٥ ـ حميد خوش آيند: «وسط التحولات الإستراتيجية في المنطقة.. هل تعود العلاقات بين إيران ومصر؟»، النشرة الإعلامية الصادرة عن الإدارة السياسية بمكتب المرشد الأعلى علي خامنئي، صحيفة «الشرق الأوسط» اللندنية، ٢٠/ ١١/ ٢٠٢٢م:
https://aawsat.com/home/article/3998251/%D%85%9D%84%9D%-81%9D%8B%9D84%9%D%8A%7D%82%9D%8A%7D%8AA-%D%8A%7D%84%9D%82%9D%8A%7D9%87%D%8B%1D%8A%-9D%88%9D%8B%7D%87%9D%8B%1D%8A%7D-86%9%D%8A%5D%84%9D%-89%9D%8A%7D%84%9D%88%9D%8A%7D%8AC%D%87%9D8%A%-9D%85%9D%-86%9D%8AC%D%8AF%D8%9A%D%8AF

٦ ـ محمد صالح صدقيان: «ماذا تريد إيران من مصر؟، وكالة «تسنيم» الإيرانية للانباء، ١/ ٨/ ٢٠٢٢م: ٦
https://www.tasnimnews.com/ar/news/2751505/01/08/2022/%D%85%9D%8A%7D%8B%0D%8A-7%D%8AA%D%8B%1DB8%C%D%8AF-%D%8A%5DB8%C%D%8B%1D%8A%7D-86%9

ب)- **أما بالنسبة لمصر**، فإن إعادة تطبيع علاقاتها مع إيران يمكن أن تحقق لها مجموعة مهمة من المكاسب لا سيما على الصعيد الاستراتيجي:

**من جهة أولى**، تعظيم تأمين الجناح الشرقي للأمن القومي المصري، عبر ضمان موافقة وترحيب إيران بانخراط مصر بشكل جوهري ومبدئي في أية تفاهمات وترتيبات مستقبلية تتعلق بأمن الخليج، واستبعاد تكرار تجربة (إعلان دمشق) الذي أفشلته ممانعة طهران آنذاك لمشاركة كل من القاهرة ودمشق في ترتيبات أمن الخليج ما بعد حرب تحرير الكويت عام ١٩٩١م.

**ومن جهة ثانية**، احتواء النزعة التوسعية وتقليص طموحات النفوذ الإقليمي لإيران - التي تُعد منافساً لمصر على مقعد «الدولة القائد» في منطقة الشرق الأوسط - وضمان الحفاظ على معادلات توازن القوى الاستراتيجي في الإقليم بعدم تشكيل طهران لأية تحالفات، ثنائية أو جماعية من داخل أو خارج المنطقة، على نحو قد يهدد المصالح العليا لمصر أو يمس أمنها القومي بمعناها ومجاله الحيوي الشامل.

**ومن جهة ثالثة**، ضمان مشاركة مصر كطرف فاعل أصيل في التوصل لحلول سلمية جذرية للأزمات العربية التي تلعب فيها إيران دوراً محورياً سواء بشكل مباشر (سورية والعراق) أو عبر وكلاء (لبنان واليمن).

**ومن جهة رابعة**، مضاعفة حجم الصادرات المصرية في النفاذ إلى السوق المحلي الكبير والمتنوع في إيران، وفي الوقت ذاته الاستفادة من موقعها الاستراتيجي لتكون بوابة للنفاذ التجاري والاقتصادي والبشري المصري إلى آسيا الوسطى.

## ثانياً ـ المحددات الحاكمة لموقف مصر من استئناف العلاقات مع إيران:

تبدو مصر «متريثة» في استئناف علاقاتها مع إيران، ويُعزى ذلك إلى ثلاثة محددات حاكمة لموقف القاهرة تجاه طهران، وهي:

### ١- المحددات ذات الصلة بحل القضايا الخلافية على المستوى الثنائي:

إذ ترغب مصر في التثبت والتيقن من صدق نوايا إيران ومدى جديتها في إقامة علاقات دائمة إيجابية، وأن سعيها لإعادة العلاقات مع القاهرة نابع من قناعة راسخة بأهمية ذلك لكليهما، وليس مجرد موقف عارض مؤقت جاء كرد فعل ونتاج لضغوط البيئة الدولية والإقليمية على صانع القرار الإيراني، ما يعني احتمال سرعة الردة والعودة للقطيعة مجدداً في حال خفت هذه الضغوط أو زالت أو تبدلت لأي سبب.

وفي هذا الصدد، ترى مصر أنه لكي تثبت إيران صدق نوايا وجدية رغبتها في هذا الاتجاه، فإنه يتوجب عليها اتخاذ إجراءات ملموسة تضمن إعادة بناء الثقة مع القاهرة، وذلك من خلال المبادرة إلى خطوات عملية على صعيد القضايا الخلافية بين الجانبين والتي سبق أن طرحت مصر رؤيتها على نحو تفصيلي بخصوصها في مناسبات عدة خلال اللقاءات الثنائية بين مسئولي البلدين على مختلف المستويات السياسية والدبلوماسية والأمنية.

ويأتي في مقدمة ذلك: تغيير تسمية أحد شوارع العاصمة طهران الذي يحمل حالياً اسم خالد الاسلامبولي (قاتل الرئيس الراحل محمد أنور السادات رحمه الله)، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية المصرية بأي شكل



مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية ـ جامعة الكويت

من الأشكال، والتعهد بعدم السعي للتغلغل السياسي أو الديني في مصر تحت أي مسمى أو بحجة أية ذريعة، والاستجابة لطلب أجهزة الأمن المصرية بتسليم بعض المطلوبين الفارين إلى إيران.

### ٢- المحددات المتصلة بالعلاقات الايرانية- (الخليجية/العربية):

يعتبر ضمان أمن واستقرار دول ومنطقة الخليج العربي أحد أهم الثوابت في تحديد علاقة مصر بإيران، حيث يؤكد الخطاب والسلوك السياسي للدولة المصرية على أن علاقات القاهرة بطهران تمر عبر دول مجلس التعاون الخليجي، ما يعني منح العلاقات المصرية-الخليجية الثنائية والجماعية، الأولوية المطلقة على العلاقات مع طهران.

ولا تزال مصر تشدد في خطابها السياسي على أرفع المستويات على أن دعمها الكامل والتام لأمن دول الخليج العربية وأن هذا الأمن هو خط أحمر؛ باعتباره جزءًا لا يتجزأ من الأمن القومي المصري والعربي[٧].

ووفقاً للرؤية المصرية، فإن وجود علاقات جيدة تربط القاهرة بطهران، لا يعني بأي حال من الأحوال أن تتخلى مصر عن ثوابتها العربية، فهي المدافع عن القضايا العربية ضد السلوكيات الإيرانية سواء فيما يخص أمن منطقة ودول الخليج، أو فيما يتصل بالدور الإيراني غير المحمود في العديد من أزمات الدول العربية، كما في سورية واليمن ولبنان والعراق.

### ٣- المحددات المرتبطة بالعلاقات الأميريكية- الإيرانية:

تؤثر نوعية العلاقات بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية، من حيث الصدام أو التعاون، على علاقات حلفاء واشنطن الاستراتجيين مع طهران، ولا تُعد مصر استثناء في هذا الخصوص.

٧ ـ انظر على سبيل المثال لا الحصر؛ السيسى لإيران: علاقتنا معكم تمر عبر دول الخليج»:
http://www.alarabiya.net/ar/arab-and-

وإن كنا نرى أن ثقل القاهرة الدولي ودورها المؤثر إقليمياً يمنحها قدراً أكبر من الحركة والقدرة على المناورة في هذا الأمر، مقارنة بغيرها من الدول التي تربطها شراكات استراتيجية مع أميركا.

وفي تقديرنا المتواضع، فإن هذه الخصوصية التي تتمتع بها مصر، ربما تكون هي أكثر المكاسب الاستراتيجية التي تمني إيران نفسها بالحصول عليها حال استئناف العلاقات الدبوماسية الكاملة مع القاهرة، إذ تأمل طهران في أن يساهم تقاربها المنتظر مع القاهرة في تقريب جانب غير قليل من المواقف والرؤى الإيرانية والأميركية المتباينة الراهنة حيال الكثير من القضايا بما يُقلص مساحات الخلاف ويوسع نطاق التفاهمات المشتركة بينهما، وبخاصة فيما يتعلق ببرنامج طهران النووي.

### ثالثًا ـ مركزية الخليج العربي في دوائر سياسة مصر الخارجية وأمنها القومي:

كان الخليج العربي، وما يزال، طرفاً أصيلاً على قدر كبير من الثبات والاستمرارية في السياسة الخارجية المصرية في العصر الحديث.

فقد بدأ اهتمام مصر بالخليج العربي منذ عهد محمد على باشا في مطلع القرن التاسع عشر، ووصل إلى ذروته في عهد الرئيس الراحل جمال عبد الناصر؛ حين كانت تقوم سياسة مصر في تلك الفترة على أساس الاضطلاع بدور قيادي في منطقة الخليج التي تعد جزءاً من الدائرة العربية، باعتبارها محوراً لحركة السياسة الخارجية المصرية وفقاً لنظرية « الدوائر الثلاث»، إلى جانب الدائرتين الأفريقية والإسلامية، وهي السياسة التي أرستها ثورة يوليو عام ١٩٥٢م، وحرصت القيادة السياسية المصرية على تطبيقها منذ ذلك الحين وحتى وقتنا المعاصر[٨].

ولقد حظي الدور المصري في الخليج على الدوام بقبول ودعم عربيين واضحين؛ نظراً لأن الدول العربية، وفي القلب منها دول الخليج، تنظر لمصر على أنها الدولة الشقيقة الأم، التي ليس لها أطماع بالمنطقة، وأن مساندتها لهم تنبع من اقتناعها بأهمية دور القاهرة في تأمين ومعاونة الدول العربية الشقيقة[٩].

٨ ـ د.حسن نافعة: أسس ومرتكزات السياسة الخارجية المصرية بين معطيات التاريخ وحقائق الجغرافيا، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٠م، ص ١٧..

٩ ـ د.محمد رضا فودة، الأمن القومي للخليج العربي، باريس: الصلاح للدراسات السياسية والإنتاج الإعلامي، ١٩٩٩م، ط ١، ص ١٣٩..

ولذلك، لم يكن مستغرباً أن تأتي المساعدات العربية التي قدمت لمصر للبدء في مرحلة إعادة البناء العسكري بعد هزيمة يونيو عام ١٩٦٧م، من دولتين خليجيتين هما: دولة الكويت، والمملكة العربية السعودية، بالإضافة إلى ليبيا.

وإجمالاً، ثمة نوعان من المحددات التي تشكل السياسة الخارجية المصرية تجاه منطقة الخليج العربي منذ ثورة ١٩٥٢م، وهما: المحددات الإستراتيجية، والمحددات الاقتصادية.

ويرتبط كلا النوعين من المحددات ارتباطاً مباشراً بالحفاظ على الأمن القومي لمصر ـ بمعناه وأبعاده الاستراتيجية الشاملة، وحمايته، والحفاظ عليه؛ ذلك أن المحددات الاستراتيجية إنما ترتبط بتحدي البقاء والحياة للدولة المصرية ، فيما ترتبط المحددات الاقتصادية بتحدي التنمية والنماء.

وعلى هذا النحو من الفهم، يمكن القول أن الدولة المصرية في سلوكها الخارجي بمنطقة ودول الخليج، إنما تتخذ من مقتضيات أمنها القومي ببعديه الاستراتيجي والتنموي، موجهاً وبوصلة للفعل والحركة الدبلوماسية والسياسية.

في ضوء ذلك، يمكن استعراض الاعتبارات المحددة للعلاقات المصرية-الخليجية، على النحو التالي:

### ١. الاعتبارات الاستراتيجية :

من المتفق عليه بين الدارسين والباحثين المعنيين بميدان السياسة الخارجية المصرية، أن المعطيات الجغرافية تفرض على صانع القرار المصري توجهات



مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية ـ جامعة الكويت

معينة فيما يخص السياسة الخارجية لا يستطيع أن يحيد عنها إلا في ظروف استثنائية عارضة، خاصة عندما يتعلق الأمر بمناطق وأقاليم محددة؛ لذا يُفتَرَض أن تسهم هذه المعطيات، والتي تتسم عادة بالثبات والاستقرار، في إضفاء قدر لا بأس به من الاستمرارية على التوجهات العامة لسياسة مصر الخارجية بحيث يصبح الخروج عليها، من وجهة النظر الوطنية، خرقًا للثوابت وتجاوزًا لخطوط حمراء لا يجوز التسامح معها[١٠].

وتأسيساً على ذلك، يمكن القول إن المعطيات الجغرافية فرضت على مصر بلورة سياسة خارجية نشطة لمتابعة ما يجري وراء حدودها الشرقية، التي تقع في القلب منها منطقة الخليج، من أجل حماية أمنها الوطني.

ومنذ ثورة يوليو عام ١٩٥٢م أصبح من أهم ثوابت السياسة الخارجية المصرية الارتباط العضوي بين أمن الخليج العربي وأمن البحر الأحمر، وإيمان صانع القرار المصري بأن أمن الخليج لا ينفصل بل هو جزء أصيل من الأمن القومي لمصر الذي هو بدوره مكون رئيس للأمن القومي العربي.

كما أن مضايق هرمز وباب المندب وقناة السويس ترتبط فيما بينها ارتباطاً وثيقاً على المستوى الاستراتيجي؛ وبالتالي فإن الأمن الوطني لمصر على وجه الخصوص، يتأثر بالضرورة ببيئة الأمن في الخليج وبحر العرب، كما يتأثر الأمن في هذه المنطقة بالتطورات في البحر الأحمر والدول المطلة عليه، وخاصة منطقة الصراع العربي الإسرائيلي.

ناهيك عن القناعة بأن استمرار اضطلاع القاهرة بدور قيادي في العالم العربي والدفاع عنه تاريخياً يكرس حرص مصر على عروبة الأمن في

١٠ـ د.حسن نافعة: أسس ومرتكزات السياسة الخارجية المصرية بين معطيات التاريخ وحقائق الجغرافيا، مرجع سبق ذكره، ص ٢٠.

الخليج، وعلى دور مصري بارز في أية ترتيبات أمنية في هذه المنطقة، وذلك كأحد مرتكزات و ثوابت الدور العربي لمصر[١١].

ولقد أيقنت القيادة السياسية المصرية، إدراكاً وسلوكاً، حقيقة أن أمن الخليج جزء لا يتجزأ من الأمن القومي العربي وفق اعتبارات موضوعية تؤكد التشابك والترابط بينهما، إذ يمثل أمن الخليج جزءاً من أمن الجناح الشرقي للعالم العربي.

وعلى مدار عقود عبَّر مسئولون مصريون كُثر ، في أكثر من مناسبة، عن هذا الارتباط العضوي بين أمن الخليج والأمن القومي لمصر، وازدادت هذه التأكيدات كثافة مع تسارع وتيرة البرنامج النووي الإيراني، وتواتر الحديث عن مستقبل الترتيبات الأمنية في الخليج، وتمادي التدخل الإيراني في الشؤون الداخلية لعدد من الدول العربية لا سيما العراق وسورية.

ويكفي في هذا السياق، التذكير بتشديد الرئيس المصري الراحل حسني مبارك عام ٢٠٠٧م، على أن أمن الخليج يرتبط ارتباطاً وثيقاً بأمن الشرق الأوسط، وله تداعياته المباشرة على أمن البحر الأحمر، وأن «مصر ستكون حاضرة وفاعلة في أية ترتيبات إقليمية يتم التوصل إليها حول أمن الخليج»[١٢].

وأكد المعنى ذاته فيما بعد وزير الخارجية المصري الأسبق أحمد أبو الغيط حين أشار إلى أن «أمن الخليج له بعد ووجه عربي لا يجب السماح إطلاقاً

١١ـ نازلي معوض أحمد :» التصور المصري لأمن الخليج بعد الحرب»، في: مصطفى علوي ( محرر) : مصر وأمن الخليج بعد الحرب، مركز الدراسات والبحوث السياسية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٣م، ط١ ، ص ٢٥٥.

١٢ـ لقاء صحفي مع الرئيس المصري الراحل نشرته متزامناً في حينه كل من صحيفتي «روزاليوسف» المصرية، و»الرأي» الكويتية، ١٨/ ٣/ ٢٠٠٧م..

بتجاوزه»، داعياً إلى ضرورة عدم تجاوز العرب في أية ترتيبات أمنية في منطقة الخليج»[١٣].

وفي ضوء هذه المحددات الاستراتيجية، صاغت مصر سياستها الخارجية والأمنية تجاه الخليج، وفق مقولة أساسية مفادها أن حماية المصالح الحيوية المصرية في المنطقة تقتضي منع إيران من «الاستفراد» بالخليج إذ أن ذلك يؤدي إلى تغيير شامل في موازين القوى الإقليمية بإقليم الشرق الأوسط بأسره، مما يعني في التحليل الأخير إلحاق الضرر البالغ بالأمن القومي المصري[١٤].

ووفق هذه الاعتبارات الاستراتيجية ذاتها، اتخذت مصر مواقفها إزاء الحرب العراقية ـ الإيرانية (١٩٨٠ـ ١٩٨٨م)، حيث برز دعم القاهرة للعراق وتأكيدها ضرورة أن تتوقف طهران عند حدودها الدولية.

وبناء على ما تقدم، ودون الخوض في مزيد من التفاصيل، نخلص للقول بكل أريحية واطمئنان أن هذه المحددات ستظل مُوجهة لسياسة مصر الخارجية تجاه منطقة الخليج؛ إذ إن مصالحها العليا وأمنها الوطني، يفرضان عليها الاضطلاع بدور قيادي أكبر من ذي قبل في هذه المنطقة، وذلك في ضوء الاعتبارات التالية:

- بروز أدوار إقليمية في منطقة الخليج ـ بل وفي الشرق الأوسط عموماً - لإيران وتركيا بما يمثل تهديداً حقيقياً للأمن الوطني المصري، والدور القيادي للقاهرة عربياً وإقليمياً.

١٣ـ لقاء صحفي لوزير الخارجية المصري الأسبق أحمد أبو الغيط أجرته معه مجلة «أكتوبر» الأسبوعية المصرية، ٣١/ ٨/ ٢٠٠٨م..

١٤ـ عبدالجليل زيد مرهون:»مصر وقضية الأمن في الخليج ١من ٣»، صحيفة «الرياض» السعودية، ١٣/ ١/ ٢٠٠٦م.

- ازدياد النفوذ الإيراني في المنطقة بعد حرب العراق عام ٢٠٠٣م، مما يخل بالتوازن الاستراتيجي في منطقة الخليج، ويُهدد أحد أهم مقومات الأمن القومي المصري.
- تبني إيران توجهات إستراتيجية تتعارض مع الدور المصري الريادي عربياً واقليمياً، حيث تسعى طهران لأن تكون القوة الإقليمية الكبرى في المنطقة.

### ٢. الاعتبارات الاقتصادية:

بالنظر إلى الزيادة السكانية المطردة، ولمواجهة الأعباء المترتبة عليها، أصبح لزاماً على صانع القرار المصري تبني سياسة خارجية فاعلة تستهدف جذب الاستثمارات والمساعدات المالية اللازمة لدفع عجلة التنمية في البلاد.

ولذلك، كان من الطبيعي أن تشغل قضية التنمية الاقتصادية والاجتماعية مكانة محورية في سياسة مصر العامة ومنها السياسة الخارجية، فبدون عملية تنموية قوية ومستديمة لن يكون بوسع بلد مثل مصر الحصول على عناصر القوة اللازمة للدفاع عن مصالحه خارج حدوده، وهو ما انتبهت إليه القاهرة دوماً في علاقاتها الدولية وسياستها الخارجية.

ومن هنا تبدو أهمية العلاقات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية بين مصر ودول مجلس التعاون الخليجي، حيث تحتم المصالح الاقتصادية الضخمة والمتعددة لمصر في منطقة الخليج، بما في ذلك: العمالة، والاستثمارات، والسياحة؛ على السياسة الخارجية المصرية أن تولي اهتماماً بالغاً بهذه المنطقة وأمنها.

فمن جهة أولى، تستوعب دول الخليج أعداد مليونية من المصريين من مختلف التخصصات والمهن، والذين يمثلون النصيب الأكبر من تلك تحويلات العاملين بالخارج، التي تُشكل أكبر مصدر للعملات الأجنبية لمصر .

ومن جهة أخرى، يقدر حجم الاستثمارات الخليجية في مصر بمليارات الدولارات، وهي تشمل قطاعات عديدة من الإنشاءات والمقاولات، إلى الخدمات والصناعة.

في ضوء ذلك، فإن صانع قرار السياسة الخارجية المصرية لن يضحي ـ على الأرجح ووفق مقتضيات المصلحة الوطنية المؤكدة- بالعلاقات مع دول الخليج، لصالح مصالح محتملة في حال التقارب مع إيران.

## رابعاً- الرؤية الخليجية للتداعيات المحتملة للتقارب المصري- الإيراني:

تتأثر منطقة الخليج العربي، بحكم الاعتبارات الجيواستراتيجية، بماهية الحالة التي تكون عليها العلاقات بين مصر وإيران، سواء من حيث التعاون، أو التنافس، أو الصراع.

وفيما يخص إعادة تطبيع العلاقات بين القاهرة وطهران، فإن دول الخليج العربية تنظر إلى هذه الخطوة المرتقبة من زاويتين متقابلتين:

فمن جهة أولى، تُبدي النخبة السياسية والثقافية الخليجية قلقاً وفي أحسن الظروف حذراً- وهو أمر نحسبه مشروعاً وطبيعياً- حيث تخشى من أن يؤثر التقارب المصري-الإيراني الرسمي على مضمون ومستوى العلاقات الراهنة بين القاهرة والخليج، وكذلك التأثير سلباً في الموقف المصري تجاه الخليج وقضاياه المختلفة.

إلا أن هذه المخاوف التي تعكس حرصاً خليجياً على ديمومة ومتانة الصلات مع الشقيقة الكبرى مصر، ربما تتبدد إذا ما أخذنا في الحسبان عدداً من الأمور البراجماتية التالية، دون إغفال الأبعاد المعنوية للعلاقات الخليجية-المصرية المتمثلة في روابط العروبة والهوية والمصير المشترك:

- يُشكل الخليج العربي، تاريخياً، أحد أهم أجنحة الأمن المصري القومي، ومن أبرز الدوائر التقليدية لسياستها الخارجية، على النحو السالف ذكره أعلاه.



مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية - جامعة الكويت

- تأكيد الخطاب السياسي والدبلوماسي الرسمي المصري لا سيما منذ ٢٠١١م وما بعدها أن«أمن الخليج أولوية ومحل اهتمام مصري بنسبة ١٠٠٪»، وأن تقارب القاهرة مع طهران «لن يكون أبداً على حساب الخليج».

كما أنه من أهم ملامح سياسة مصر الخارجية تأكيد دعم أمن واستقرار منطقة الخليج العربية وتأكيد احترام سيادة دولها.

ولا شك أن هذا الخطاب الرسمي الثابت يبعث برسائل «تطمين» مصرية صريحة لا لبس فيها إلى دول الخليج، مفادها أن طبيعة واتجاه ومسار ومستوى العلاقات المستقبلية لمصر مع إيران ستكون متوقفة - بكل تأكيد- على طريقة تعامل الأخيرة مع الخليج، دولاً، وقضايا، وأمناً واستقراراً.

- خصوصية العلاقات بين مصر وإيران مقارنة بمثيلاتها بين القاهرة وشقيقاتها في الخليج؛ كونها بين دولتين متنافستين إقليمياً، ما يعني غلبة طابع الصراع عليها والاختلاف الواضح في العديد من المواقف والقضايا، بسبب تباين وربما تعارض مصالح كل منهما عن الأخرى.

ومن ثم، فإن القاهرة وطهران سوف تنحوان- حتى بعد إعادة تطبيع علاقاتهما الثنائية- إلى التوصل لتفاهمات وأسس تمكنهما من توسيع نطاق المصالح المشتركة، وتقليص وإدارة القضايا الخلافية فيما بينهما، على نحو لا يؤدي إلى تفاقم الأزمات واحتدام الصراع وخروجه عن نطاق السيطرة أو عودة القطيعة مجدداً.

ومن جهة ثانية، يرى العديد من الملاحظين السياسيين الخليجيين والمصريين ـ ومنهم كاتب هذه السطور- أن الاستئناف المنتظر للعلاقات

بين مصر وإيران، يُشكل أمراً إيجابياً من المنظور الاستراتيجي لدول مجلس التعاون الخليجي، وذلك بالنظر إلى الاعتبارات التالية:

١ ـ مركزية دور مصر في الحفاظ على الأمن القومي العربي وفي القلب منه أمن دول ومنطقة الخليج العربي بشقيه الوطني والجماعي، حيث تضطلع القاهرة بدور «الموازن أو المكافئ الاستراتيجي» في مواجهة القوى الإقليمية غير العربية التي لديها طموحات في النفوذ والتوسع بالمنطقة، وفي مقدمتها: إيران وتركيا وإسرائيل.

وتتعاظم أهمية هذا الدور المصري في الوقت الراهن؛ بالنظر إلى غياب القوى العربية الأخرى التي كانت تلعب دوراً مهماً في هذا الخصوص، لا سيما كل من سورية والعراق.

٢ ـ ثقل القاهرة السياسي والدبلوماسي على الصعيدين الإقليمي والدولي، والذي يمكنها، في حال اعادة «تطبيع» العلاقات مع طهران، من الاضطلاع بدور مؤثر وفعال في تقريب وجهات النظر وجسر الفجوة بين الموقفين الخليجي والإيراني فيما يخص العديد من القضايا والملفات الحيوية، لا سيما مواقف الجانبين إزاء الأوضاع في: اليمن، وسورية، والعراق، ولبنان.

٣ ـ القدر العالي من «الطمأنينة الاستراتيجية» التي ستتوافر للعواصم الخليجية عند تعاملها مع إيران، ارتكازاً إلى وجود «سند وظهير» مصري، تربطه علاقات مباشرة مع طهران، ويمتلك قنوات اتصال مفتوحة معها، ولديه القدرة على التأثير في السلوك الإيراني عبر العديد من الأدوات الدبلوماسية والاقتصادية وغيرها، بما من شأنه توفير «روادع» لطهران عن الإقدام على أية استفزازات أو تجاوز «الخطوط الحمر» في سياساتها تجاه دول مجلس التعاون الخليجي.



مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية ـ جامعة الكويت

٤ ـ توفير بيئة مواتية لتوافق خليجي/ إيراني/ مصري بشأن ترتيبات إقليمية أكثر ديمومة ومؤسسية للحفاظ على الأمن في منطقة الخليج العربي.

العلاقات الجيدة بين مصر وإيران ربما تساهم في تشاور مصري إيراني بل وربما تعاون في تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة.

٥ ـ إمكانية الاستفادة من التقارب السياسي بين القاهرة وإيران، فيما يخص الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، وذلك على ثلاث مستويات رئيسية، هي:

أ)- التوافق على تفاهمات بشأن برامج مراقبة خليجية/ مصرية للتفقد الدوري للمنشآت النووية الإيرانية، بما يضمن تحقيق ضمانات السلامة النووية في المنطقة.

ب)- إطلاق برامج مشتركة للتعاون النووي السلمي بين مصر ودول مجلس التعاون الخليجي، سواء بشكل ثنائي أو جماعي أو كليهما.

ج)- التوصل لصيغة اتفاقية دولية مُلزمة لإعلان منطقة الخليج العربي خالية من أسلحة الدمار الشامل بما فيها السلاح النووي.

## خامساً ـ السيناريوهات المتوقعة لمسار العلاقات المصرية ـ الإيرانية:

استناداً لما سبق، يمكن القول بقدر عالٍ من الاطمئنان أن استئناف العلاقات الطبيعية بين القاهرة وطهران أصبح مسألة وقت ليس إلا.

وهذا الإطار، يبقى التفاوت في كيفية وتوقيت إنهاء القطيعة بين البلدين، والمدى الزمني الذي سوف يستغرقه ذلك طولاً أو قصراً.

وفي ضوء ذلك، يمكننا توقع ثلاثة سيناريوهات رئيسية لمسار هذه العلاقات في المستقبل المنظور، وهي متقاربة من حيث الأوزان النسبية لاحتمالية تحققها.

وهذه السيناريوهات الثلاثة كالتالي:

### ١ ـ سيناريو «السلحفاة المتأنية»:

يقوم هذا السيناريو، وهو الأكثر تشاؤماً، على افتراض مفاده شبه بقاء الوضع الراهن للعلاقات بين البلدين، مع تحريك بطيء للمياه الراكدة، من أجل تهيئة الرأي العام المحلي في كلا الجانبين لعودة مياه العلاقات الرسمية والشعبية إلى مجاريها.

### ٢ ـ سيناريو «الحصان الأعرج»:

يفترض هذا السيناريو تحقيق قدر محدود من استعادة العلاقات الثنائية على الصعيد الرسمي، بالنظر إلى حجم التحسن المتحقق على صعيد

علاقات طهران بواشنطن وتحسين سلوكها السياسي تجاه الخليج ودوله.

ويُرجح هذا السيناريو تحقيق قفزات إيجابية غير منتظمة في علاقات القاهرة-طهران، وربما كذلك حدوث انتكاسات أو تراجعات بحسب مقتضيات التطورات الإقليمية والدولية.

### ٣. سيناريو «النمر المرن»:

يرتكز هذا السيناريو، وهو الأمثل من الناحية البراجماتية، إلى افتراض رئيسي مؤداه: استثمار صناع القرار في مصر وإيران الزخم الإيجابي الراهن على الصعيد الثنائي والإقليمي والدولي، بالشروع في اتخاذ مبادرات تخطو إلى إنهاء القطيعة وكسر الجمود الحالي بين القاهرة وطهران، وإعادة بناء الثقة المتبادلة، مع تبني مقاربات ثنائية من أجل بلورة سياسات متوازنة وإجراءات تدريجية لإزالة الشوائب التي تعوق إعادة تطبيع العلاقات، ومن ثم الإرتقاء بها إلى مستويات أرفع وأعمق، أخذاً بعين الاعتبار التطورات على صعيد علاقات إيران بجوارها الخليجي العربي وكذلك مع المجتمع الدولي لا سيما الولايات المتحدة الأميريكية.

## سادساً ـ الاستنتاجات والتوصيات:

### ١ـ الاستنتاجات:

أ) – أن إنهاء القطيعة الدبلوماسية والسياسية بين مصر وإيران أصبحت مسألة مدرجة على جدول أعمال صناع القرار في القاهرة وطهران، ما يعني أن تحققها لم يعد أمراً مستبعداً أو مرجئاً كما كان حتى وقت قريب، ودون ان يعني ذلك في الوقت ذاته أنها أصبحت وشيكة الحدوث.

ب) – تؤكد الخبرة التاريخية والمحددات الحاكمة لموقف مصر من إيران، أن استعادة القاهرة علاقات مع طهران، لن تكون، بأي حال من الأحوال، على حسب أمن دول الخليج العربي وقضاياه، وذلك مرده إلى النظرة الاستراتيجية الشاملة لدى القاهرة، المستندة إلى قناعة مفادها: أن العلاقات المصرية–الإيرانية يتحتم إدراكها في إطارها الأوسع وهو العلاقات العربية–الإيرانية، بما يتجاوز حصرها في علاقات ثنائية تربط القاهرة بطهران فحسب.

ج) – أن المؤشرات بأن هناك تحولاً ايجابياً لصالح تطبيع العلاقات بين مصر وإيران عقب ثورة ٢٥ يناير، إلا أن ثقل المصالح المصرية مع دول الخليج يرجح ألا يتم تحسين العلاقات مع طهران على حساب العواصم الخليجية، ما يعني الإبقاء على التوجهات العامة للسياسة الخارجية المصرية تجاه الخليج، دون تحولات جذرية أو «ثورية» إن جاز التعبير.



مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية ـ جامعة الكويت

وتأسيساً على ذلك؛ فإنه يجدر أن تكون الأولوية لتعزيز علاقات مصر مع دول الخليج - لأن السياسة الخارجية ، كما هو معلوم، هي بالأساس مجال لتحقيق المصلحة الوطنية للدولة في المقام الأول - ودون أن يترتب على هذا بالضرورة استمرار القطيعة مع إيران أو استعدائها أو تقليص الاهتمام المصري بها.

د) - أن التقدم في عودة العلاقات مرتبط بضمان تحقيق مصالح الأمن القومي المصري والعربي

هـ)- أن إعادة تطبيع علاقات القاهرة-طهران لن تتم بصورة شاملة أو «دُفعة واحدة»، لكن نُرجح أن تأتي على نحو متدرج، موضوعياً وزمنياً.

كما نُرجح أن تستغرق «إعادة التطبيع الكاملة» مدى زمنياً طويلاً نسبياً، حيث نرى أن مصر تفضل التروي في هذا الأمر، بحيث يتم استعادة جزئية لجانب أو بُعد معين للعلاقات يتبعه فترة من التثبت من حسن النوايا والسلوك الإيراني من الناحية العملية، قبل الانتقال إلى تعميق العلاقات أكثر عند هذا المستوى، أو التطور إلى قطاع أخر.

و) - نُرجح أن يتم البدء باستئناف العلاقات الدبلوماسية بحيث يتم رفعها من الوضعية الحالية (مكتب تمثيل المصالح) إلى مستوى (القائم بالأعمال) ثم مستوى التمثيل الدبلوماسي الكامل (تبادل السفراء).

ر)- نُرجح أن يلي ذلك، وربما بالتزامن معه، فتح نقاشات مستفيضة على المستوى الأمني والاستخباراتي، بشأن عدد من الملفات الحيوية التي نعتقد أن مصر سوف تُصر على حسمها قبل مزيد من «إعادة التطبيع» مع إيران.

ز) - نتوقع أن يتم إرجاء رفع وتعميق مستوى العلاقات على صعيد الاستثمارات والسياحة الإيرانية إلى مصر، لحين الاتفاق على الضوابط التي ستحكم هذين الملفين بالغي الحساسية؛ بالنظر إلى المحاذير الأمنية التي تحفهما، في ضوء تقييم خبرة إيران وأذرعها في الخارج لا سيما في بعض الدول العربية ودول الجوار المباشر.

**٢. التوصيات:**

أ) - بلورة رؤية أو مقاربة خليجية مشتركة بشأن كيفية تعظيم المكاسب المُرجحة لدول مجلس التعاون الخليجي، فرادى ومجتمعة، من عودة العلاقات بين مصر وإيران إلى طبيعتها، وتقليص الخسائر المحتملة التي يمكن أن تترتب على هذه الخطوة.

ب) - المبادرة من جانب دول مجلس التعاون الخليجي، لفتح حوار خليجي-مصري جماعي (٦+١)، يتم من خلاله مناقشة قائمة القضايا الاستراتيجية المُلحة التي تحتاج دول الخليج بشأنها دعماً ومشورة من مصر، وفي الوقت نفسه يمكن للقاهرة أن تناقشها بمنتهى الشفافية والمصارحة مع طهران بعد إعادة تطبيع علاقاتهما.

ج) - تدارس إمكانية إطلاق منتدى أو منصة حوار مؤسسي إقليمي ثلاثي (خليجي-مصري-إيراني) في المستقبل المتوسط، لتفعيل التعاون والتشاور والتنسيق بشأن قضايا المنطقة ودورها في العالم.

ويمكن في هذا الخصوص الاستفادة من تجارب إقليمية رائدة، من قبيل: منظمة شنغهاي، ورابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان)، ومنتدى التعاون لدول آسيا والمحيط الهادئ (آبيك)، وغيرها.

**خاتمة:**

ما يزال استيضاح المسار المستقبلي للعلاقات المصرية-الإيرانية على وجه الدقة بحاجة إلى التثبت في ظل مجموعة من التطورات والتحولات المتلاحقة التي تتسم بدرجة عالية من السيولة وعدم اليقين الاستراتيجي.

وما تزال هناك فرصة مواتية لدول مجلس التعاون الخليجي، من أجل استثمار التقارب المنتظر بين إيران ومصر، بما يحقق مصالحها الاستراتيجية، ويعزز أمنها واستقرارها، ونحسب أن ذلك يتطلب بلورة وصياغة استراتيجية خليجية مُتقنة ترسخ مكانة دول الخليج العربية كحجر أساس وركن زاوية للأمن القومي المصري، على نحو يقطع الطريق على طهران بأن تقدم نفسها إلى القاهرة باعتبارها «بديلاً استراتيجياً» لدول الخليج العربي.

# قائمة المراجع باللغة العربية

### ١. الكتب:

- أحمد، نازلي معوض:«التصور المصري لأمن الخليج بعد الحرب»، في: مصطفى علوي (محرر): مصر وأمن الخليج بعد الحرب، مركز الدراسات والبحوث السياسية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ط١، ١٩٩٣م.
- الصباغ، سعيد، العلاقات المصرية الايرانية بين الوصال والقطيعة، القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠٣م.
- فودة، محمد رضا، الأمن القومي للخليج العربي، باريس: الصلاح للدراسات السياسية والإنتاج الإعلامي، ط١، ١٩٩٩م.
- نافعة، حسن : أسس ومرتكزات السياسة الخارجية المصرية بين معطيات التاريخ وحقائق الجغرافيا، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٠م.

### ٢. الرسائل العلمية (الدكتوراه والماجستير):

**أ)- رسائل الدكتوراه:**

- أيوب، عصام عبد الوهاب محمد، أثر تغير النظام الدولى وتطور قضايا الأقليم فى العلاقات المصرية الإيرانية(١٩٨٩-٢٠٠٩): دراسة فى أنماط التفاعل ما بين قوتين إقليميتين، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الأقتصاد و العلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠١٢م.

**ب)- رسائل الماجستير:**

- شعراوي، سالى نبيل، أثر المتغيرات الإقليمية على العلاقات المصرية الإيرانية بعد الأحتلال الأمريكى للعراق، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الأقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠١٠م.
- عرفات، أشرقت أحمد محمد، العلاقات المصرية ـ الإيرانية من الفترة (٢٠١١-٢٠١٦م)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠١٧م.
- مصطفى، محمد بدر الدين، سياسة مصر الخارجية تجاه إيران (١٩٥٢- ١٩٨١م)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الأقتصاد و العلوم السياسية، ١٩٨٤م.

**٣. الدوريات العلمية:**

- الدالي، فتحية حلمى أمين، العلاقات المصرية الإيرانية فى عهد الرئيس جمال عبد الناصر ، مجلة كلية الدراسات الإنسانية، جامعة الأزهر، المجلد ١٨، العدد ١٨، ديسمبر ٢٠١٦م.

**٤. وكالات الأنباء والصحف والمواقع الإلكترونية:**

- «الجزيرة نت»، ١٣/ ٧/ ٢٠٢٢م.
- آيند، حميد خوش:«وسط التحولات الإستراتيجية في المنطقة.. هل تعود العلاقات بين إيران ومصر؟»، النشرة الإعلامية الصادرة عن الإدارة السياسية بمكتب المرشد الأعلى علي خامنئي، صحيفة «الشرق الأوسط» اللندنية، ٢٠/ ١١/ ٢٠٢٢م.

- صحيفتا «روزاليوسف» المصرية، و«الرأي» الكويتية، ١٨/ ٣/ ٢٠٠٧م.
- صدقيان، محمد صالح:ماذا تريد إيران من مصر؟، وكالة «تسنيم» الإيرانية للانباء، ١/ ٨/ ٢٠٢٢م.
- قناة (روسيا اليوم) الإخبارية، بتاريخ: ٢/ ١/ ٢٠٢٣م.
- مجلة «أكتوبر» الأسبوعية المصرية، ٣١/ ٨/ ٢٠٠٨م.
- مرهون، عبدالجليل زيد:«مصر وقضية الأمن في الخليج ١ من ٣»، صحيفة «الرياض» السعودية، ١٣/ ١/ ٢٠٠٦م.
- وكالة أنباء الشرق الأوسط الرسمية المصرية (أ.ش.أ) ووكالة «فارس» للأنباء، ١٥/ ١١/ ٢٠٢٢م.

## قواعد النشر في سلسلة تقارير تقدير موقف يصدر شهرياً

١ ـ أن يكون موضوع **تقرير تقدير موقف** معنياً بقضية راهنة أو مستجدة تواجه دولة الكويت أو دول منطقة الخليج والجزيرة العربية.

٢ ـ لا يقل عدد كلمات التقرير عن (٣٧٥٠ كلمة).

٣ ـ أن توضع الهوامش والمصادر العلمية والمراجع وفق المعايير البحثية المعتمدة.

٤ ـ يمنح الباحث (١٠) نسخ من الإصدار.

٥ ـ يمنح الباحث مكافأة مالية مقدارها (١٥٠ دينار كويتي).